مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

المجتمع المدني في دير الزور

الواقع والتحديات

المجتمع المدني في دير الزور

الواقع والتحديات

إن حقوق الملكية محفوظة لمنظمة مواطنون لأجل سوريا © ٢٠١٨

تم إعداد التقرير بدعم و تنسيق من قسم الأبحاث في منظمة مواطنون لأجل سوريا
الشكر إلى المنظمات و الأفراد المشاركين في هذا البحث لتعاونهم مع فريق مركز
دعم المجتمع المدني في الرقة ودورهم في إنجاحه.

مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

الناشر : مواطنون لأجل سوريا
Citizens for Syria
Keithstraße 10, 10787 Berlin
غير مخصص للبيع
مواطنون لأجل سوريا © 2018
جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء
من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.
إن وجهات النظر والآراء المعبّر عنها في هذا التقرير تعود فقط لكتابها الأصليين،
وهي لا تمثل بالضرورة وجهات نظر وآراء مواطنون لأجل سوريا.
مع أن منظمة مواطنون لأجل سوريا قد بذلت جهدها للتحقق من صحة
المعلومات الواردة في هذا التقرير لكنها لا تستطيع ضمان صحتها كلياً.

٢٠١٨ تشرين الأول

المحتوى:

مقدمة.....6
المنهج.....7
لمحة عامّة 8
الحجم، الهيكلية ومجال العمل.....10
احتياجات منظمات المجتمع المدني.....11
التحديات.....12
التوصيات.....14

مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

مقدمة:

تضم خارطة الكيانات المدنية العاملة في دير الزور ثلاث أطراف فاعلة أساسية وهي: السلطات المحلية، والممثّلة بالمجالس المدنية والتشريعية، منظمات المجتمع المدني المحلية والتي تعد بدورها ناشئة وتفتقر للقدرات المناسبة، و المنظمات الدولية و المانحين. إضافة إلى عدد من الأفراد الفاعلين في مجال المجتمع المدني وقادة العشائر الذين لا يرتبطون بالضرورة بأي من تلك الكيانات.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياق الحالي لواقع العمل المدني في دير الزور مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت مؤخرًا على الساحة العسكرية والسياسية، إضافة إلى توفير نظرة عامة وشاملة عن الفرص والتحديات التي تواجه المجتمع المدني وتقديم جملة من المقترحات لجميع الجهات الفاعلة التي تعمل في المنطقة أو تسعى إلى توسيع نطاق عملها ليشمل هذه البقعة.

المنهج:

تضم الدراسة نتائج المقابلات تم إجراؤها مع أعضاء منظمات المجتمع المدني الناشئة والعاملة في دير الزور وشخصيات مفتاحية من المجتمع المحلي غير مرتبطين بأية جهات، إلى جانب عدد من ممثلي السلطات المحلية.

لغرض هذه الدراسة، قام أعضاء من فريق مركز دعم المجتمع المدني في دير الزور بإجراء 22 مقابلة، 12 منها كانت مع ممثلين عن سبع منظمات عاملة في المنطقة (واحدة منها ليست مسجلة رسمياً تتم إدارتها من خارج البلاد) و 10 مقابلات أخرى تمت مع شخصيات مفتاحية فاعلة. ركزّت المقابلات مع منظمات المجتمع المدني المحلية في المقام الأول على حجم ونطاق كل منظمة ، بالإضافة إلى احتياجاتها ذات الأولوية. أما مقابلات الشخصيات المفتاحية فقد تمحورت بشكل أساسي حول أرائهم بما يخص فرص و تحديات العمل المدني في دير الزور.

قام مركز دعم المجتمع المدني في شهر يوليو 2018 بإطلاق مبادرة تهدف إلى الجمع بين مختلف الجهات العاملة في مجال المجتمع المدني بدير الزور. تهدف تلك المبادرة عبر سلسلة من الاجتماعات العامة والمواضيعية إلى بناء شبكة علاقات بين الفاعلين وتأمين مساحة مشتركة للنقاش حول واقع وحاجات والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني في دير الزور، مما يسمح بدوره للفاعلين المحليين وغير المحليين إلى إيجاد خارطة طريق للاستجابة إلى حاجات المجتمع المدني في المنطقة ومواجهة التحديات التي تعترض عمله. عند إطلاق هذا التقرير ، تم عقد اجتماع عام واجتماع آخر تنسيقي وتم رصد مخرجاتهما ضمن هذا البحث مع الإشارة إلى أنه من المزمع عقد المزيد من الاجتماعات خلال شهر أيلول سبتمبر 2018.

تم جمع و تحليل البيانات الواردة في هذا التقرير خلال شهر أب-اغسطس 2018، و بالتالي فإن هذا التقرير لا يشمل اي تغيرات قد تكون قد طرأت لاحقاً على الوضع العام.

لمحة عامّة:

خلال شهر أيلول/سبتمبر عام 2017، قامت قوات سوريا الديمقراطية مدعومة من قبل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بإطلاق حملة عسكرية ضد تنظيم داعش الذي كان يسيطر على محافظة دير الزور، عدا بعض المناطق التي بقيت تحت سيطرة النظام السوري. خلال بضعة أشهر، تمكنّت قوات سوريا الديمقراطية من طرد قوات داعش من معظم معاقلها مما أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في موازين القوى ضمن المنطقة. في الوقت الحالي، تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على معظم ريف دير الزور بينما لا تزال معظم المدن الكبرى تحت سيطرة النظام السوري مع وجود بعض الخلايا النائمة لتنظيم داعش هنا وهناك والتي تشنّ هجمات بين الحين والآخر تجعل من الوضع العام في المنطقة غير مستقر نسبيًا.

أمّا فيما يخصّ الحوكمة ضمن المنطقة، فإنّ المواقع الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية فتتم إدراتها من قبل المجلس المدني في دير الزور (مجلس تنفيذي) ومجلس دير الزور التشريعي. يعمل كلا المجلسين تحت سلطة مجلس سوريا الديمقراطية وتم تأسيسهما في شهر أيلول عام 2017 بُعيد الحملة التي شنتها قوات سوريا الديمقراطية في المنطقة. من الجدير بالذكر أنّه قد تم تأسيس مجلس آخر خلال شهر آب من العام 2017 من قبل الحكومة السورية المؤقتةفي تركيا تحت اسم "مجلس محافظة دير الزور"، لكن تواجد هذا المجلس على الأرض وسلطته في المنطقة لا تزال محدودة بشكل كبير.

قبل قيام تنظيم داعش بالسيطرة على دير الزور عندما كانت معظم أجزاء المحافظة بيد قوات المعارضة السورية، بدأت موجة من العمل المدني بالبروز في المنطقة حيث تم إطلاق عدد من المبادرات وتأسيس بعض المنظمات التي أخذت زمام المبادرة وعملت على تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين كما نشطت أيضًا في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب سعيها في مجال المناصرة ونشر التوعية. إلّا أن مساحة العمل المدني تقلّصت بشكل كبير وتراجعت إبّان تمكّن تنظيم داعش من السيطرة على مناطق أوسع ضمن المحافظة. ممّا اضطّر معظم الناشطين إلى الفرار من المنطقة والتوقف عن العمل عدا عدد ضئيل ممّن اختاروا البقاء وتابعوا العمل سرّاً وتركّزت جهودهم على العمل في توثيق جرائم وانتهاكات حقوق الانسان.

على صعيد آخر، كان للتغيرات التي طرأت فيما بعد على قوى السيطرة في المنطقة أثر كبير في إعادة إحياء جهود العمل المدني في المنطقة. لكن مناخ العمل المدني العام ما ازال هشّاً وفي مرحلة مبتدئة من عمره على حد وصف عدد ممّن تمت مقابلتهم لأجل هذه الدراسة. يعود ذلك الضعف إلى غياب القدرات والعجز عن الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمعات المحلية. حيث ذكر أحد المشاركين في المقابلات أن معظم الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والمجلس المدني والتي تتركّز ضمن مجال الخدمات

الأساسية تصب فقط في خانة "الحلول المؤقتة، وغير كافية لا تلبي حاجات المجتمع" على حد تعبيره.

تجلت مظاهر انتعاش المجتمع المدني في ديرالزور بشكل أساسي من خلال إعادة هيكلة المبادرات والمنظمات المحلية صغيرة الحجم. حيث يبدو أن عدد هذه المبادرات آخذ بالازدياد بشكل متصاعد. في حين أن تأسيس منظمات جديدة يتطلّب القيام بتسجيلها بشكل رسمي والحصول على ترخيص من المجلس المدني قبل المباشرة بالعمل. عملية التسجيل تلك قد تمتد على مدى شهرين من الزمن، ويتم عند استكمالها منح المنظمة رخصة عمل مؤقتة يتم تجديدها في حال التزمت المنظمة بجميع الشروط المنصوص عليها في بنود الرخصة. أثناء إعداد هذا التقرير تمكّنت ست منظمات من الحصول على هذه الرخص بالإضافة إلى تمكنها من تحصيل الوثائق المطلوبة للعمل ضمن مناطق مختلفة من محافظة دير الزور. من جهة أخرى، لا يزال عدد من المنظمات والمبادرات ضمن مرحلة ملء الاستمارات أو في انتظار تحصيل القرار النهائي للمجلس المدني.

أربعة على الأقل من المنظماتلا تزال ضمن مرحلة تقديم الاستمارة ولم تتمكن بعد من الحصول على الموافقة. يذكر أنّ مركز دعم المجتمع المدني تمكّن من الحصول على بعض المعلومات الأساسية حول بنية وحجم ومجالات عمل المنظمات الست المسجلة في دير الزور وذلك من خلال مقابلات تم إجراؤها مع عدد من الموظفين الرئيسيين ضمنها.

الحجم، الهيكلية ومجال العمل:

يقتصر عمل منظمات المجتمع المدني في دير الزور على فرق صغيرة الحجم كون العمل المدني في المحافظة لايزال في طور التكوين. أفاد أغلب المشاركين في الدراسة بأن لديهم فرق مكونة من خمس لسبع أعضاء. هنالك امرأة واحدة على الأقل في كل فريق حسب ما أفادت منظمات المجتمع المدني المسجلة والمشاركة في الدراسة. بالإضافة إلى الأعضاء الأساسيين، يوجد لدى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني أعضاء فخريين، متعاقدين أو فرق من المتطوعين، تراوح عدد طاقم العمل الرافد أثناء إجراء المقابلات ما بين 2 و 20 موظف، عدا حالة واحدة حيث تم تسجيل 85 موظفاً داعماً لدى إحدى المنظمات.

أفادت كل من المنظمات السبع التي تم إجراء مقابلات معها أنها تمتلك هيكلية تنظيمية من نوع ما، في حين تباين عدد الأقسام والمكاتب بين منظمة وأخرى تبعاً لمجال عمل كل منها, أفاد جمعيها بوجود قسم مالي لديها، في حين تمتلك واحدة فقط من هذه المنظمات سياسات وقواعد مالية مكتوبة. أفادت ست من أصل المنظمات السبع أن لديها مكتب أو شخص موكل للاضطلاع بمهام العلاقات العامة أو الإعلام. أفاد أحد الذين تم إجراء مقابلة معهم بأنه وعلى الرغم من وجود هيكليات تنظيمية، فإن نقص التمويل والقدرات يعيق الالتزام بها على أرض الواقع، مما يؤدي إلى تشابك الأدوار داخل المنظمة الواحدة حسب الموارد المتاحة.

فيما يخص مجالات العمل والأولويات، من الواضح غياب أولويات واضحة أو فئة معينة للمستفيدين لدى معظم منظمات المجتمع المدني. أفادت منظمة واحدة فقط بأن الفلاحين هم مجموعة المستفيدين الأساسية لديها حيث أنها تقوم بتنفيذ مشروع زراعي حالياً. فيما يتعلق بمجالات العمل، تم الإتيان على ذكر الخدمات (الأساسية منها) من قبل أربع من أصل ست منظمات مسجلة على أنها مجال عملها الأساسي، بالمقابل تبين أن التعليم هو مجال العمل الأساسي لثلاث منظمات، في حين وصفت منظمتان كل من الخدمات الاجتماعية والإغاثة كمجال عمل الأساسي. في حين تختص منظمة واحدة فقط في شؤون حقوق الإنسان وتوثيق الخروقات. ذكر أحد الذين تم إجراء مقابلات معهم والذي ينتمي لإحدى المنظمات الغير مسجلة الصعوبات التي تواجهها المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أو المناصرة في سبيل الحصول على وثيقة تسجيل أو حتى تمويل كي تمارس نشاطاتها في دير الزور، مشيراً إلى أنه لا يبدو أن هنالك اهتمام لدى الممولين في تلك الأمور، في حين تقوم السلطات المحلية بتأخير البت في طلبات التسجيل.

فيما يتعلق بالنشاطات، أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني بالعمل على مشروعين قيد التنفيذ، أحدهم خدمي يتعلق بإزالة الركام والأخر يعني بالتعليم. تحاول هذه المنظمة الحصول على تمويل لمشروع ثالث قيد التطوير. أفادت منظمتان اثنتان أن لدى كل منهما مشروعاً واحداً قيد التنفيذ، أحدهم زراعي والأخر متعلق بإعادة تأهيل قناة مائية في ريف المحافظة الشرقي.أفادت المنظمات الثلاث المتبقية بعدم وجود أي مشروع قيد التنفيذ لدى أي منها في حين يوجد عدد منها قيد التطوير فحسب.

احتياجات منظمات المجتمع المدني:

يعدّ الدعم المادّي وتوفر التمويل من أكثر الاحتياجات إلحاحاً في المنطقة. لكن واقع هذه المنظمات، كونها كيانات حديثة النشأة، يدفع المانحين إلى التردّد في تمويلها وتوفير الدعم المادي المرجو خاصة على صعيد المشاريع كبيرة الحجم. تردّد المانحين في الاستثمار بشكل أكبر في المنطقة يُمكن أن يعزى إلى الوضع الأمني المتأرجح ومستقبل موازين السيطرة والنزاع على السلطة.

أمّا ثاني أكثر احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية إلحاحًا والتي تمّ ذكرها مرارًا فهي تتركّز في مجال التدريبات وبناء القدرات، حيث شدّد العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم على الحاجة إلى وجود خبراء ومدربين يقدّمون البرامج اللازمة لتحسين واقع المنظمات، بالإضافة إلى ضرورة توفير أماكن تدريب مجهزة بكامل الوسائل المطلوبة لبناء قدرات موظفيهم. أمّا مجالات التدريب ذات الأولوية فتختلف من منظمة إلى أخرى. بعض الموضوعات الأكثر شيوعاً التي تم ذكرها كإحدى أهم النقاط التي تحتاج الدعم هي المراقبة والتقييم، الإدارة المالية والإعلام والتواصل.

ما يقارب نصف المشاركين في المقابلات ذكروا مجالات التشبيك وتنسيق الدعم بين المنظمات المحلية فيما بينها من جهة ومع المانحين من جهة أخرى كإحدى الأولويات التي تستدعي الدعم والاهتمام.

علاوة على كل ذلك، فإنّ واقع منظمات المجتمع المدني هذه كونها تخدم مناطق ريفية شاسعة بالإضافة على الوضع الأمني الغير مستقر نسبيًا، كل ذلك كان له الأثر السلبي على بيئة العمل في المنطقة ممّا يستدعي توفير دعم لوجيستي إضافي لا سيّما في مجال الواصلات وتأمين مساحات عمل ملائمة.

التحديات:

على الرغم من العودة الحماسية للفاعلين المؤثرين في ساحة المجتمع المدني إلى دير الزور، لا يزال الواقع السياسي والاجتماعي والتشغيلي يواجه تحديات جمة حيث تتباين طبيعة ومدى تأثير العقبات التي تواجه المؤثرين من المجتمع المدني، محليين كانوا أم اجانب. وبنظرة أشمل على الوضع القائم، يمكن وصف الجوانب الآتية على أنها الاكثر تحدياً:

- نظرا للاحتياجات الضخمة والوضع الأمني المتردي، تبقى ادوار و مسؤوليات الفاعلين، مجتمع مدني ومسؤولون حكوميون على حد سواء، غير واضحة المعالم. أفاد عدد من الشخصيات المفتاحية الذين تم إجراء مقابلات معهم خلال هذه الدراسة بأن مهمة توفير الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات المجتمع تقع على عاتق كل من السلطة المحلية والمجتمع المدني على حد سواء. أما بالنسبة لعضوين من المجلس المدني، فقد أفادوا أنّ مهمة المجلس تقتصر على التنسيق وتسهيل عمل منظمات المجتمع مدني فقط. وقد أثار المشاركون في اجتماع التنسيق الذي عقده مركز دعم المجتمع المدني في دير الزور شهر آب الماضي هذه النقطة، حيث أشار الحضور من أصحاب المصلحة إلى أن أن غياب التنسيق وازدواجية الادوار تعد من العقبات الأساسية التي تواجه العمل المدني في دير الزور. هنالك حاجة ملحة لتوضيح الادوار وتقليص التداخل ما أمكن.

- تفتقر المنطقة للخدمات الأساسية في مختلف القطاعات، كالصحة والتعليم ومياه الشرب والكهرباء والبنية التحتية. أشار الكثير من الذين تم استطلاع آراءهم إلى أهمية قطاع الزراعة كونه المصدر الأساسي للدخل لغالبية سكان المنطقة. يمثل ضعف الواقع الخدمي في المنطقة عقبة أساسية أمام منظمات المجتمع المدني الناشئة والمبادرات التي تقوم بطرحها، حيث تواجه ضغوطا شديدة لتلبية الاحتياجات في حين أنها تفتقر للقدرات التي تمكنها من القيام بذلك. وضح أحد وجوه المجتمع الفاعلين أنه يتوجب على منظمات المجتمع المدني التنسيق فيما بينها وتجنب العمل على مسألة واحدة دون غيرها.

- إن حالة التردد العامة المنتشرة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة الدولية عن الخوض في العمل في المنطقة تمثل أيضًا تحديًا كبيرًا . إذ لا يزال الخوف من احتمال عودة اندلاع المعارك مع قوات النظام مصدر قلق لجميع الكيانات الناشطة. لكن رغم كل ذلك ، فقد أشار خمسة من الشخصيات المفتاحية الذين تمت مقابلتهم والذين شغلوا مناصب في السلطة المحلية ، إلى حقيقة أنّ القيود الأمنية على حد تعبيرهم "مبالغ فيها" وعلى أنها "باتت من الماضي".

- لا يزال القلق من الوضع الأمني والسياسي في المنطقة السبب الأساسي الذي يدفع الجهات الفاعلة الدولية ، بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية والمنظمات غير الحكومية الدولية ، إلى التردد في العمل في محافظة دير الزور، وذلك مقارنة بالمناطق الأخرى في سوريا ، وتحديداً محافظة الرقة التي شهدت تطورات

مماثلة على الأرض، فإن مقدار التمويل المتاح للشركاء المحليين أقل بكثير مما هو عليه في مناطق أخرى. تنعكس هذه الحقيقة بوضوح في عدد المشاريع التي يتم تنفيذها حاليًا. عدا ذلك فإنّ منظمات المجتمع المدني المحلية لا تزال تعمل وفق متطلبات وخطط المانحين وبالتالي لا فهي لا تمتلك الجرأة على تولي زمام المبادرة في تطوير وتنفيذ مفاهيم وأفكار لمشاريع خاصة بها وتعكس تطلعاتها.

- تعاني المنطقة في الوقت الحالي من غياب الوعي حول الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، ويعود ذلك إلى غياب الفاعلين المدنيين في المنطقة خلال سنوات سيطرة تنظيم داعش على المنطقة إضافة إلى هجرة الناشطين ذوي الخبرة في شتى المجالات. حيث ذكر أحد الذين تمت مقابلتهم أن قصور القدرات بين منظمات المجتمع المدني لا يقتصر فقط على القدرات الفنية والمهارات التنظيمية فحسب ، بل يتعداه أيضًا إلى غياب الوعي والفهم الكامل لمفهوم المجتمع المدني ودوره حيث يمثل انعدام الوعي المجتمعي حول دور المجتمع المدني تحديًا صعبًا لمنظمات المجتمع المدني في الحصول على الدعم اللازم والمشاركة المطلوبة لإتمام عملها على اكمل وجه.

- تعمل جميع منظمات المجتمع المدني حديثة النشأة في المناطق الجغرافية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والمدارة من قبل المجلس المدني، وتشمل المناطق الريفية المنتشرة على جانبي نهر الفرات. إن الطبيعة الشاسعة للمنطقة ، مصحوبة بنقص الدعم المالي ، تؤدي إلى تحديات لوجستية وعملية لذا قامت منظمات المجتمع المدني بتقليص أنشطتها إلى مناطق محددة يسهل الوصول إليها وذلك تجنبًا للتحديات المتعلقة بوسائل المواصلات ونقل البضائع والمعدات من منطقة إلى أخرى وذلك عوضًا عن قيامها بالاستجابة للحاجات في المناطق الأكثر تأثرًا حاجة للدعم.

- لا تزال منظمات المجتمع المدني المحلية تواجه أعباء قانونية وإدارية خلال سعيها للعمل في دير الزور. إذ قد يستغرق إكمال إجراءات التسجيل عدة أشهر ، وعادة ما يكون الترخيص الممنوح في المقابل قصير الأجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر. تنعكس كل تلك القيود سلبًا على عمل المنظمات إذ أن لها تأثير مباشر على قدرة منظمات المجتمع المدني على التخطيط المسبق أو تشكيل رؤية استراتيجية واضحة لمستقبل عملها في المنطقة.

- تتأثر منظمات المجتمع المدني أيضا بالموقف السياسي لسلطات التسجيل. فالمنظمات المسجلة في تركيا على سبيل المثال تواجه العديد من التحديات في العمل في دير الزور ، الأمر الذي من شأنه أن يعرض وضعها القانوني في تركيا للخطر وكذلك سلامة الموظفين خارج سوريا بسبب النزاع السياسي بين السلطات التركية وقوات سوريا الديمقراطية.

التوصيات:

- نشر الوعي والعمل في مجال المناصرة من خلال الإعلام والأنشطة الميدانية لتفعيل دور المجتمع المدني وإرساء أسس العمل التي تضمن فاعلية أي مشاريع مستقبلية. وتعود ضرورة القيام بحملات توعية إلى حقيقة أن فضاء المجتمع المدني في دير الزور لا يزال حديث العهد وغير ناضج بشكل كاف بعد، إضافة إلى عدم وجود فهم حقيقي للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني ضمن المجتمع. لذا فإنّه سيكون لنشر الوعي الدور الكبير خاصة في مجال النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني خارج نطاق الاستجابة المحدودة للحاجات الأساسية والعمل الإنساني ضيق النطاق. كل ذلك سيسمح لمنظمات المجتمع المدني بتوسيع مجال عملها مستقبلًا ليشمل تلبية الحاجات التي تمّ التركيز عليها من قبل المجتمع المحلي بالإضافة إلى دعم التنمية بشكل عام في المنطقة بأسرها.

- تعزيز عملية التنسيق والجهود المبذولة في مجال توطيد العلاقات بين أصحاب المصلحة على اختلاف خلفياتهم لتجاوز التحديات الحالية التي تتجلّى في تشتت الجهود وذلك لضمان التدخل الفاعل في جميع المجالات. تجدر الإشارة إلى أن غياب التنسيق في الوقت الحالي يظهر مدى الحاجة إلى تفعيل الجهود التي تسعى إلى خلق مناخ ملائم لإجراء الحوار وتقريب وجهات النظر بين مختلف الفاعلين وذلك للتوصل إلى نقاش مجدي حول كيفية الاستجابة إلى التحديات التي يواجهها المجتمع في المنطقة.

- توفير الفرص الملائمة لمنظمات ومبادرات المجتمع المدني لتنمية وتطوير قدرات موظفيها وقدراتها التنظيمية من خلال برامج تدريب في مجال بناء القدرات معدّة خصيصًا لتلائم حاجات تلك المنظمات وعبر ورشات عمل والتواصل مع خبراء في مجالات أخرى ذات صلة.

- دعم منظمات المجتمع المدني لإجراء المزيد من عمليات تقييم الاحتياجات في محافظة دير الزور من أجل فهم كامل للاحتياجات ذات الاولوية ومدى عدم كفاية الخدمات المقدمة وعدم قدرة الجهات الفاعلة المحلية على تلبيتها. حيث أنّ معظم النشاطات التي يتم تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المحلي تكون مبنية عادةً على المتطلبات والخطط التي تحددها الجهات المانحة بشكل مسبق ونادرًا ما تكون معدّة وفقًا لتقييم دقيق للاحتياجات اللازمة في المنطقة. لذا، لابدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام للقيام بعمليات التقييم ودعم مقترحات المشاريع المقدّمة وفقًا لإحصاءات وتقييمات دقيقة من قبل كل من المنظمات المحلية والدولية من أجل ضمان برمجة فعالّة ملائمة ومستدامة في المنطقة.

- زيادة التنسيق مع المجلس المدني وتزويده بالدعم اللازم لتسهيل وتسريع عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني المنشأة حديثًا. سيكون لهذا التنسيق أثر إيجابي مباشر على استعداد الفاعلين والنشطاء العاملين بشكل فردي لتكوين وتشكيل مبادرات ومنظمات جديدة في مجال المجتمع المدني، مما يؤدي

بدوره إلى ازدهار مجتمع مدني أكثر تنوعًا ونشاطًا. هناك حاجة أيضا إلى إيجاد إطار قانوني شامل ومرن للكيانات المدنية يسمح بزيادة مساحة العمل مع قيود أقل لتشجيع منظمات المجتمع المدني على الخوض في مختلف القطاعات والتوسع من حيث الحجم والمجال والفعالية.

- إيجاد قنوات اتصال لربط منظمات المجتمع المدني المحلية مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية وذلك من أجل بحث فرص ومجالات التعاون والدعم، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة والتحديات والعقبات التي تواجه العمل المدني فيها.

الرقة حي المأمون(المشلب)شارع الفيصل
www.raqqacenter.com
info@raqqacenter.com
https://www.facebook.com/Raqqa.Center